انقضى الاسبوع الثاني عشر من ثورة الشعب السوري من أجل الحرية والكرامة في جمعة ارحل، والحركة في اتساع وتصاعد حيث عمت المظاهرات مختلف المدن والبلدات السورية خاصة مع دخول حلب على خط المواجهة. وكانت حماة بخروجها الكبير مفاجأة الأسبوع، أكثر من أربعمائة ألف متظاهر في تظاهرة سلمية خلت من العنف بسبب غياب قوى الأمن والشبيحة وما انطوى عليه من دلالات خاصة لجهة اتساع المشاركة الشعبية وارتباطه بغياب القمع لا برضا المواطنين عن النظام .

لقد اتضحت حدود الصراع ومواقف أطرافه، فالشعب السوري يزداد إصرارا على تحقيق أهدافه وكسب معركة الحرية متحديا العنف والقتل، والنظام يصر على خياره الأمني مع رفع وتائره، فقد قتلت قواته وشبيحته ثمانية وعشرين مواطنا أغلبهم في إدلب وحمص مع استمرار اجتياح المدن والبلدات من قبل الجيش خاصة في ريف إدلب المحاذي للحدود التركية في محاولة للحد من نزوح المدنيين الهاربين من رصاصه .

لم يهزم هذا الحراك الشعبي الخوف والعزلة في نفوس المواطنين وعقولهم فقط بل وفتح أمامهم طرق التحرر والخلاص ووضعهم في قلب الحدث مطلقاً حراكاً سياسياً نشطاً : بيانات ، دعوات ، مؤتمرات ، تحالفات ، في الداخل والخارج . وأما النظام فمازال يتعاطى مع الأزمة من منظور أمني مقدماً القتل على الخيارات السياسية ، والهامش الضيق الذي فتحه للحل السياسي فهدفه إيهام الخارج والداخل بأنه يسعى للإصلاح وأنه قد استجاب لمطالب المجتمع الدولي .

لقد كثرت وعود النظام ، قبل الخطاب الثالث وبعده ، دون تنفيذ خطوات حقيقية على أرض الواقع ، ما أدخل البلاد في عنق زجاجة حاد، لذا فقد وجد إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي أن من واجبه ، في هذه المرحلة الدقيقة من الثورة ، لفت النظر الى الحقائق التالية :

1- من الطبيعي ، في ظروف الصراع السياسي والثورة الشعبية ، أن تشهد الساحة تحركات ومبادرات سياسية كثيرة ، متباينة ، ومتناقضة أيضا،غير أنه من المهم بالنسبة لقوى التغيير الديمقراطي الانتباه لانعكاس ذلك على الثورة وقواها ، وضرورة موازنة تلك التحركات مع إيقاع الثورة والاتساق مع مستدعياتها ومتطلبات نموها وتجذرها وانتصارها .

2- يحاول النظام ، بحديثه عن الحوار كخطوة في إدارته للازمة ، تشتيت الانتباه وبلبلة المواطنين لمحاصرة الثورة أو السيطرة على مجرياتها وضرب قواها ، فالحوار وقتل المتظاهرين واعتقالهم واجتياح المدن والبلدات لا يجتمعان ولا يتسقان ، ما يجعل الحديث عن الحوار مجرد تضليل . ونحن اذ ننبه الجميع من مخاطر الوقوع في تضليل النظام نحمل الأخير المسؤولية عما ستؤول إليه أوضاع البلاد.

3- يتسع الحديث عن وحدة المعارضة وأهميتها في هذه الظروف مع تجاهل شروط هذه الوحدة والجدوى السياسية المتوخاة من وحدة قائمة على التجميع الكمي والارتجالي لقوى تختلف في رؤيتها للواقع السياسي الراهن وفي تصورها للمخارج الناجعة لحل الأزمة . والإعلان إذ يؤكد أهمية توحيد مواقف المعارضة في مواجهة خيار السلطة الأمني ، من أجل تصليب موقف الشعب بحشد قوى سياسية كبيرة خلفه، يرى أن أساس التوحيد أو التنسيق أو تشكيل ائتلاف سياسي يكمن في القراءة المشتركة للحظة السياسية وفي الاتفاق على سلم أولويات محدد ، و يرى في فهم المرحلة ومآلاتها المحتملة والعمل على الحفاظ على الثورة الشعبية واستمرارها في زخمها الصاعد حتى تحقيق هدفها في نقل سورية إلى دولة مدنية ديمقراطية ، وتحديد توقيت مناسب ومحسوب لكل خطوة يمكن أن تقدم عليها المعارضة ، وتجنب كل ما من شأنه إضعاف الثورة الشعبية ، محددات هامة لقيام ائتلاف يتسق مع اللحظة السياسية الدقيقة التي تمر بها سورية ، وأن تجاهلها خط سياسي قاتل في مرحلة مفصلية من تاريخ البلاد .

4- في الختام نذكر مواطنينا أن هناك من يسترخص الدم السوري إما بوصفه مغرضاً في توصيف الأزمة مثل علي خامنئي الذي اعتبر ما يجري في سورية مؤامرة أمريكية إسرائيلية ، أو بدعوة الشعب لقبول عروض النظام كما فعل النظام الروسي الذي لم يكلف نفسه عناء النظر في مطالب الشعب السوري ، ودعا المعارضة للقبول بالإصلاحات التي يعرضها النظام دون أن يدقق بجديتها وبحقيقة ما نفذ منها. تحية لأرواح الشهداء

عاشت سورية حرة وديمقراطية

دمشق في 4/7/2011.

الأمانة العامة

لإعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي